

القاهرة في : ٢٠١٦/٥/٨

السيدة الأستاذة / نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ::

الحاقا لكتابنا رقم (٢٢٦) بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٨ مرفق به تقرير السادة/ مراقبي الحسابات
للجهاز المركزي للمحاسبات عن الموازنة التقديرية للعام المالي ٢٠١٧/٢١٠٦
نتشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على التقرير .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مستشار (أ)

المشرف على قطاع الأوراق المالية

مسئول علاقات المستثمرين



(عادل شريف محمود)



الرد

الملاحظة

- مستخلص رقم (٣) لاصال الكازينو المنكور بالتقرير عن اصال حتى ١٥ نوفمبر ٢٠١٥ وواقعة الصرف في شهر يناير ٢٠١٥ ومستخلص رقم (٤) عن اصال حتى ٢٣ فبراير ٢٠١٦ ونسبة الاعمال ٧١%
- تم الانتهاء من جميع الأصال وجارى اعداد شهادات انهاء الاعمال بمعونة مدير المشروع والإستشاريين وعمل محاضر الإستلام الإبتدائى والمستخلص الختامى وتم حاليا تسليم الاعمال لشركة الادارة .
- التقديرات معدة من قبل شركة إدارة كازينو الألعاب بحصة الشركة المتوقعة خلال عام الموازنة وتم موافاة مراقب الحسابات بها



١- لم تستجب الشركة لإجراء التصويب لملاحظاتنا الواردة بتقرير مراجعة الموازنة التخطيطية لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ الصادر للشركة برقم (٢٩٢) بتاريخ ٢٠١٦/٤/٧ لدى اعداد الموازنة التخطيطية المعدلة حيث تبين إجراء تعديل وحيد من وجهة نظر الشركة بزيادة الإيرادات المقدرة بالموازنة المعدلة بنحو ٥٤ مليون جنيه نتيجة زيادة حصة الشركة من الإيرادات المقدرة لكازينو الألعاب بفندق النيل بنحو ٦ مليون دولار لتصل لنحو ٩ مليون دولار سنوياً (بنسبة ٢٥% سنوياً من الإيرادات المتوقعة لكازينو بنحو ٣٦ مليون دولار) بالرغم من سابق تقديرها بنحو ٣ مليون دولار بالموازنة قبل التعديل دون أى أساس لتقدير هذه الإيرادات بالرغم من أن حد الضمان السنوى ٣ مليون دولار بالرغم من أن نسبة الإلتزام لكازينو نحو ٤٧% طبقاً آخر مستخلص رقم (٣) في يناير ٢٠١٦ وعدم وجود نتائج فعلية من قبل للقياس عليها لعدم إفتتاح الكازينو حتى تاريخه .
ويهدف هذا الإجراء إلى تعديل نتائج الأعمال بالموازنة التقديرية (المعدلة) لتحقيق صافى ربح بنحو ٣١,٧٥٤ مليون جنيه مقابل صافى خسارة متوقعة بالموازنة قبل التعديل بنحو ٢٢,٢٤٦ مليون جنيه .
وعليه مازالتا نرى غياب الأسس السليمة لإعداد الموازنة والتي تعد على أساس تقديرات لنتائج الأعمال الفعلية المحققة فى الماضى لتكون أقرب للواقع لإمكان تحقيقها ولضمان سلامة التخطيط لإدارة أصول الشركة لتنظيم الإيرادات وترشيد الإنفاق حتى تكون الموازنة أداة للرقابة ومتابعة وتصويب الأداء ومعالجة الخلل التموئلى للشركة .

٢- إستمرار الخلل فى الهيكل التموئلى للشركة بعام الموازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ حيث بدت مظاهر ذلك :-

- ١- لا تفى الإيرادات المقدرة بالرغم مما يشوبها من عدم سلامة تقدير والبالغة نحو ١٨٥ مليون جنيه عن سداد إنتزامات الشركة الثابتة والتي بلغت على سبيل المثال نحو ٢٠٩ مليون جنيه والمتمثلة فى :-
(أقساط القروض السنوية ٤١ مليون جنيه ، فوائد القروض السنوية ١١٧ مليون جنيه ، حق إنتفاع أرض فندق النيل ١١,٦٤١ مليون جنيه ، قسط إهلاك الأصول الثابتة السنوى ٣٩,٥٠٣ مليون جنيه)
بخلاف المصروفات الأخرى كالأجور وخلافه مما يشير لعدم إمكانية الشركة سداد تلك الإلتزامات .

- تم اعداد الموازنة التقديرية فى ضوء التوقعات المالية والمعايير الخمية طبقاً لمتبع فى الأوامر السابقة ، وحيث أن الإيرادات المتوقعة يتم تقديرها بمعونة شركات الإدارة والمعدة بخبراتهم فى كافة التخصصات كحد الذى نظرا لطروف الاحصار السيامى ومن المتوقع فى حالة عودة السياحة المتوقعة لخالها قريبا فى ضوء جهود التولئة المبدولة فى هذا الصدد ان يتم تحقيق ايرادات اكثر من المتوقع ، وقسط إهلاك الأصول الثابتة نيس من الإلتزامات الشركة الثابتة الواجبة السداد، وصافى التقفية المتوقعة فى ٢٠١٧/٣/٣٠ بعد التوفاه لكافة الإلتزامات مبلغ ٢٥,٨٦٠ مليون جنيه وهو ما يؤكد امكانية التوفاه باللتزامات الشركة فى مواعيدها.

| | |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>- اضطرت الشركة للإقراض من البنك الأهلي المصري لتطوير قندق النيل ريتزكارتون وقندق سفير دهب ريزورت في ضوء السيولة المالية المتاحة لها .</p> <p>- تم موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٤) بتاريخ ٢٠١٦/٤/١١ على المعالجة المحاسبية والعرض على مجلس إدارة الشركة القابضة تمهيداً للعرض على الجمعية العامة العادية تطبيقاً لأحكام المادة (٣٢) من القانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ والنظام الأساسي للشركة .</p> <p>- هذه الإيرادات طبقاً لتوقعات شركة إدارة كازينو ألعاب قندق النيل ريتزكارتون .</p> | <p>ب- بلغت قيمة القروض لحقوقي الملكية نحو ١٩٧% حيث بلغ صافي حقوقي الملكية نحو ٤٨٠ مليون جنيه والقروض نحو ٧٧٣ مليون جنيه .</p> <p>ج- قامت الشركة بتخفيض احتياطي الرأسمالي بنحو ١١٨ مليون جنيه قيمة الخسائر المرحلة مما يلزم العرض على الجمعية العامة للموافقة على هذا الإجراء طبقاً لأحكام المادة (٣٦) من القانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ .</p> <p>د- بلغ رأس المال العامل بالموازنة التقديرية المعدلة نحو ٤٠٤٠ مليون جنيه مقابل ٥٠ مليون جنيه قبل التعديل نتيجة زيادة الودائع بالبنوك بنحو ٢٤ مليون جنيه نتيجة زيادة الإيرادات المتوقعة من تشغيل الكازينو بنحو ٥٤ مليون جنيه .</p> |
| <p>- بخصوص رسمة القوائد المدينة عن القرض لهذه المعالجة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤) الخاص بتكلفة القرض (المعالجة البديلة) ، وكذا معيار المحاسبة رقم (١٤) المعدل ٢٠١٥ بخصوص تكاليف الإقراض فقرة (٨ ، ١٢ ، ١٤) والذي يتضمن أنه على المنشأة تحديد قيمة تكلفة الإقراض التي يتم رسمتها على الأصل والتي تتمثل في تكلفة الإقراض التي تتكبدها المنشأة خلال الفترة بسبب عملية الإقراض مطروحاً منها أي إيرادات تحقق من الإستثمار المؤقت للأموال المقرضة ، وقد قدمت الشركة بتطبيق ذلك المعيار بتحميل تكلفة الإقراض مخصوماً منه الإيراد على أساس نسب إشغال القندق خلال الفترة وهي نسبة الطاقة المستغلة للقندق وتم رسمة باقي القيمة بوجود متطلبات للدفاع المدني وبطريقة السياحة .</p> | <p>٣- لم يتم تحميل قائمة الدخل التقديرية لعام الموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧ بنحو ٤٧٧٢ مليون جنيه باقى القوائد السنوية لقرض تطوير قندق النيل حيث تم رسمتها على حساب مشروعات تحت التنفيذ ، بالمخالفة لمعيار المحاسبة رقم (١٤) فقرة (٢٤ ، ٢٥) والتي أوجبت إيقاف الرسمة في حالة الإنتهاء من كافة الأنشطة الجوهرية للأصل لتحميل الموهل لتكلفة الإقراض وعند ما يتم الإنتهاء ومن الإنشاء الفعلي حيث تم تشغيل القندق خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥ وتم رفع كافة الأصول المدرجة بحساب مشروعات تحت التنفيذ بالكامل خلال عام الموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧ .</p> <p>مما يتعين تحميل قائمة الدخل بالمبلغ مقابل استيعاده من حساب مشروعات تحت التنفيذ لتكوين سلفي .</p> |
| <p>- هذه الإيرادات طبقاً لتوقعات شركة الإدارة بناءً على الأحداث الحالية التي تمر بها السياحة في مصر التي كان من شأنها غلق العديد من الفنادق وبسحاب شركات الإدارة العالمية من إدارة تلك المنشآت الفندقية .</p> <p>- أما بشأن تطبيق حد الأيونية فإن الإيرادات المدرجة بالموازنة تتضمن إيرادات النصف الأول من عام ٢٠١٧ ومن المتوقع زيادة الإيرادات خلال النصف الثاني لزيادة نسب الإشغال في تلك الفترة عن النصف الأول وهو ما تم مراعاته في حد الأيونية المشار إليه والذي يتم تسويته في نهاية العام .</p> | <p>٤- قدرت الشركة إيرادات عام الموازنة بنحو ١٨٢ مليون جنيه تتمثل في (إيرادات قندق النيل ١٠٠٧٤٧ مليون جنيه ، إيرادات قندق دهب ٤٧٤ ألف جنيه ، إيرادات الكازينو ٨١ مليون جنيه) وفي هذا الشأن تبين ما يلي :-</p> <p>أ- قدرت إيرادات قندق النيل بنحو ١٠٠٧٤٧ مليون جنيه بعد خصم حوافر شركة الإدارة بنسبة ٨% منها نحو ٥٤٠٤٣ مليون جنيه تخصص للفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ بداية العام الثاني من التشغيل - بالمخالفة لنص العقد المبرم بين الشركة وشركة الإدارة بند ١١ (أولويات المالك) والتي تنص على :-</p> <p>’ فيما يتعلق بالنسبة المالية الثانية كاملة بعد تاريخ الإفتتاح واحد وعشرون مليون دولار أو ما يعادله ’ بذلك يخص الفترة المشار إليها نحو ١٠٠٥٠ مليون دولار بما يعادل ٩٤٠٥ مليون جنيه ويعرق قدره ٣٩٠٩٥٧ مليون جنيه دون إيضاح مبرراً لذلك ، هذا بالإضافة إلى احتساب شركة الإدارة أتوة الحوافر بنسبة ٨% بالرغم من عدم تحقيق المستهدف من حد الأيونية المقدم عن أتوة الحوافر بالمخالفة لنص العقد بند (3.03) في شأن توزيع ربح التشغيل .</p> |
| <p>- هذه الإيرادات طبقاً لتوقعات شركة الإدارة أخذاً في الاعتبار جهود الدولة لعودة السياحة لوضعها الطبيعي .</p> | <p>ب- قدرت إيرادات قندق سفير دهب بنحو ٤٧٤ ألف جنيه على الرغم من تحقيق خسائر تشغيل فعلية عن الفترة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ بنحو ٢٠٣٤ مليون جنيه وفعلي متوقع ٢٠١٦/٢/١٥ بنحو ٥٠٥٢ مليون جنيه وتحقيق شركة الإدارة (سفير) خسائر تشغيل عن الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ بنحو ١٠٧٨٢ مليون جنيه منذ إستلام القندق مما يشير لعدم إمكانية تحقيق الإيرادات المشار إليها .</p> |



- قسط الإهلاك السنوى المقدر تم احتسابه طبقاً لمعدلات الإهلاك المتبعة لكل أصول الشركة فى الأعوام السابقة .

- المقارنة بين تقديرى ٢٠١٧/٢٠١٦ والبالغ ١,٤٠٥ مليون جنيه وبقى ٢٠١٥/٢٠١٤ والبالغ ١,٠٧٠ مليون جنيه بفترة زمنية عاميين مالمين لا يمكن على أساسهما وضع معايير سليمة لنصرف خاصة فى ظل الظروف التى مرت بها الشركة فى سنة المقارنة ٢٠١٤/٢٠١٥ فى ظل التغيير الذى تم فى تشكيل مجلس الإدارة ونقص عدد أعضاؤه خلال سنة المقارنة خاصة رئاسة المجلس والأعضاء المنتدبين حيث تم تعيين وإضافة رئيس مجلس إدارة بالجمعية العامة فى ٢٠١٩/٣/١٥ لذلك لم يتضمن عام ٢٠١٤/٢٠١٥ قيمة مستحقته لمدة أكثر من سبعة شهور، إضافة إلى أن العبرة بالمنصرف الفعلى ووفق القواعد المنظمة والقوانين المعمول بها .

- تم الصرف تطبيقاً لقرار الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٩ تطبيقاً لأحكام المواد (٢٢، ٢١) من القانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١، وهذه المبالغ تم خصوعها للضريبة تحصيلاً على استخدامات الشركة وذلك فى ضوء أحكام المادة (٩) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وخصم ضريبة مرة أخرى من صافى المنصرف بعد ازواج ضريبي، وقرار الجمعية العامة يتضمن صرف مستحقاتهم دون زيادة أو نقص وفى هذا المجال لم يتم صرف أى مبالغ أزيد مما سبق صرفه فى الأعوام السابقة، وتكتاب السيد/وزير قطاع الأعمال العام المؤرخ/٥/١٩٩٦ المرسل للسيد/رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسبينا فى شأن الرواتب المقطوعة والمتضمن استمرار العمل بالقواعد السابق إعدام الجمعيات العامة بصرف الرواتب المقطوعة صافية وكذا كتاب السيد/وزير قطاع الأعمال العام المؤرخ ٢٢/٨/١٩٩٨ المرسل للسيد/رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن الإجماع الذى تم مع سيادته والسادة مديرى إدارة مراقبة الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات وما أثير حول الرواتب المقطوعة للسادة رؤساء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين للشركات القابضة والتابعة والمتضمن بأن الجمعيات العامة للشركات القابضة وافقت على صرف الراتب المقطوع صافى على أن يضاف إليه الضرائب المقدرة وهو ما تم الموافقة عليه من جميع أطراف الإجماع المذكور، كما تم الإلتزام بأحكام القانون رقم(٦٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للأجور .

-٥ عدم صحة تقديرات حساب قسط الإهلاك السنوى المحصل على قائمة الدخل لموازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ المقدر بنحو ٣٩,٥٠٣ مليون جنيه فى حين صحته ٥٢,٤٢٣ مليون جنيه بفرق قدره ١٢,٩٢٠ مليون جنيه نتيجة تخفيض الشركة لمعدلات إهلاك بنود الآلات والمعدات، والعدد والأدوات والآلات والمفروشات الخاصة بندقى التيل ريتزكارتون من نسبة ١٠% المعتمدة والمتبعة لكل أصول الشركة إلى نسبة ٥% وذلك بخلاف السياسة المحاسبية المتبعة بالأعوام السابقة .

يتعين تصويب قسط الإهلاك .

-٦ المبالغة فى تقدير مصروفات الرواتب المقطوعة وبدلات الحضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة حيث قدرت موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ١,٤٠٥ مليون جنيه بالمقارنة ببقى ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغ نحو ٦٨٢ الف جنيه بعد زيادة الرواتب المقطوعة للسيد/رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب طبقاً لقرار الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٩ والتي حددت المعاملة المالية كراتب شهرى مقطوع بمتوسط إجمالى ما كان يتقاضاه كل منهما سنوياً فيما عدا الأرباح وبدل الانتقال مع عدم صرف أى مبالغ أخرى وبما لا يجاوز الحد الأقصى للأجور المحددة بالدولة والتي وصلت لنحو مليون جنيه سنوياً

فضلاً عن تحمل الشركة الضرائب والدمغات المفروض إستقطاعها من الرواتب المقطوعة حيث تحملت الشركة نحو ٣١٩ ألف جنيه ضرائب ودمغات سنوياً (١٧٠ ألف جنيه لرئيس مجلس الإدارة، ١٤٨ ألف جنيه للعضو المنتدب) إستناداً إلى مكاتبة السيد وزير قطاع الأعمال العام بتاريخ ٥/٨/١٩٩٦ والمخالف لأحكام المادة (٢٩) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذي أوجب سريان الضريبة على مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة فى شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام من غير المساهمين .

يتعين رد ما سبق صرفه وتحميل قيمة الضرائب والدمغات على المستفيد والإلتزام بقرار الجمعية العمومية.



الملاحظة

الرد

| | |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>- سبق الرد بالملاحظة رقم (٣) .</p> <p>- هذه المصروفات مرتبطة ارتباط مباشر ووثيق بالتطوير عن أعمال نفذت في الأعوام السابقة وتستحق عند عمل الختامي طبقاً لمبدأ الاستحقاق .</p> <p>- تم إعداد الدراسة المطلوبة لخطه تطوير فندق سفير دهب بمعرفة شركة الإدارة (سفير) ومراجعتها من المختصين بالشركة وبناء عليه تم إعداد الموازنة الإستثمارية ، عملاً بأنه تم طرح العملية على المكاتب الإستشارية المتخصصة بمناقصة محدودة لإختيار أفضلها فنياً ومالياً .</p> | <p>-٧ عدم سلامة تقديرات الموازنة الإستثمارية البالغة نحو ٢٣٨ مليون جنيه بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ نظراً للاثى :-</p> <p>- تضمنت بالخطا نحو ١١٧ مليون جنيه تكلفة القروض ومصاريف البنك بالرغم من تسوية المبلغ بتحميل ٦٩,٣٤ مليون جنيه بحساب المصروفات بقائمة الدخل ورسلة ٤٧,٩٧٢ مليون جنيه بحساب مشروعات تحت التنفيذ .</p> <p>- تضمنت بالخطأ نحو ٧١,٨٢٣ مليون جنيه سداد ختاميات المقاولين لتطوير فندق النيل .</p> <p>- لم تحقق من صحة ما تضمنته الموازنة الإستثمارية للشركة بنحو ٤٩ مليون جنيه قيمة المتوقع عن أعمال تطوير فندق سفير دهب دون وجود دراسات لخطه التقدير المقترحة .</p> |
| <p>- تم عمل القيد اللازم للنقسط الاول للسنة الحالية ٢٠١٦/٢٠١٥ والنقسط الثانى مدرج بعلم الموازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ وذلك تنفيذاً لقرار الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٨ باستهلاك القيمة على خمس سنوات .</p> | <p>-٨ تضمن ح/الأصول الغير ملموسة نحو ١١٠,٩ مليون جنيه بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ بعد حساب إهلاك نسبة ٢٠% على القيمة بفعلى متوقع ٢٠١٦/٢٠١٥ البالغ ١٣٩ مليون جنيه فى حين أن تلك القيمة تمثل فى مصروفات أجور العمالة بفندق النيل خلال فترة التطوير وبعض المصروفات الأخرى السابق إدراجها بحساب مشروعات تحت التنفيذ بالخطأ والمفترض تسويتها بحساب الأرباح والخسائر حيث القيمة لا تحمل أصول غير ملموسة .</p> |
| <p>- هذا المخصص تم تكوينه بنسبة من إيرادات تشغيل الفنادق طبقاً للعقد المبرمة مع شركات الإدارة والتي لا يجوز مخالفتها طبقاً للقانون والذي يحتم على الشركة الالتزام بها حتى لا تتعرض لمشاكل تحكيم وتعيضات ضد صالح الشركة وهو المطبق فى جميع الفنادق والمعسول به بشركة مصر للفنادق والشركات الشقيقة .</p> | <p>-٩ أدرجت الشركة ح/مخصص الإحلال والتجديد فى ٢٠١٧/٦/٣٠ بنحو ١٥,٧٠٩ مليون جنيه بالمخاففة لأحكام المعايير المحاسبية المصرية التى توجب عدم الخصم من الإيرادات بأى مبالغ طبقاً للمعيار رقم (١١) وهو عبارة عن قيمة ما تم تكوينه بنسبة من إيرادات التشغيل .</p> |



الرد

- تم إعداد الموازنة التقديرية للشركة متضمناً برنامج العمل التفصيلي موزعاً على فترات ربع سنوية ونتائج أعمال الفئادق موزعة شهرياً وتم عرضها واعتمادها من مجلس إدارة الشركة بجلستها رقم (٤) بتاريخ ٢٠١٦/٤/١١ ويأتى ذلك ضمن القواعد المتبعة فى الأعوام السابقة فى الشركات الشقيقة وفى ضوء النتائج الفعلية فى ٣/٣١ تتكون الموازنة أقرب ما يكون للواقع المتوقع .

ونظراً لعدم استقرار النشاط السياحى وظهور أحداث مستجده تباعاً فى الأونة الأخيرة كان من شأنها التأثر بالسلب على هذا النشاط خلال فترة إعداد الموازنة التقديرية ٢٠١٧/٢٠١٦ فقد إرتأت إدارة الشركة مزيد من دراسة الأوضاع المستقبلية للنشاط السياحى خلال عام الموازنة وبدقة حتى تكون معبرة للواقع ووفق رؤية طموحه يكون من شأنها تحقيق أهداف الشركة وأوضاعها فى سوقى المال والبورصة المصرية .

الملاحظة

١٠- عدم الإلتزام بنص المادة (٢٢) من اللاحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٩٠) لسنة ١٩٩١ لقانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بشأن " تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنوياً إحداهما قبل بداية السنة المالية بثلاثة اشهر وذلك للنظر فى الموازنة التقديرية للشركة " .

يتصل بذلك عدم قيام الشركة بإعداد برنامج العمل التفصيلى للعام التالى موزعاً على شهور السنة وعرضه على مجلس الإدارة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر بالمخالفة للمادة (٦٩) من اللاحة التنفيذية لقانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ .

العضو المنتدب

محاسب قانونى / عيسى

(د. مصطفى محمد سعد)

